

# حكايكا

## دراسة لإنشاء معمل سيارات بيلاروسي في اللاذقية

عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن»، أهمية المساعدات التي تقدمها حكومة وشعب جمهورية بيلاروس، مبيناً أنها ساهمت في تخفيف معاناة العديد من المواطنين السوريين الذي تضرروا جراء الإرهاب. وأشار السالم أثناء استلام مساعدات إنسانية من بيلاروس في مرفأ اللاذقية إلى عمق ومتانة العلاقات بين سورية وبيلاروس، منوهاً بأن المساعدات تحمل معاني كبيرة ودلالات سياسية وإنسانية تتخطى القيمة المادية، مضيفاً: إن منهج العمل الذي يجمع البلدين والقادتين المنتظلتين بالرئيسين بشار الأسد والكسندر ولوكاشينكو.

وعن آلية توزيع المساعدات، بين محافظ اللاذقية أنه سيتم توزيعها حسب التعليمات الواردة من الحكومة وتشتمل جميع المحافظات.

وعن سبب توقف التعاون في إنشاء معمل لتجميع سيارات ماز بيلاروسية، لفت السالم إلى الصعوبات التي واجهت سورية خلال الحرب أرتت سلباً في تنفيذ عدة مشروعات، مشيراً إلى أن المحافظة اللاذقية قدمت الأرض المناسبة لإنشاء المعمل وتم متابعة الموضوع من الجهات

الحكومية المعنية في البلدين لاستثمار مقومات إنشاء المعمل في اللاذقية مع وجود المرفأ والمطار وشبكة الطرق مع المحافظات. ومن جانبه أكد نائب وزير الحالات الطارئة لجمهورية بيلاروس إيغور مولوتوف مواصلة بلاده دعم سورية حتى يعود الاستقرار إلى الأراضي السورية وإعادة الإبتسامة للشعب السوري، مشيراً إلى الانفتاح على تعزيز العلاقات بين البلدين.

وفي رده على سؤال «الوطن» على هامش استلام مساعدات عن آلية المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار انطلاقاً من خبرة وزارة الطوارئ المشاركة في مجال بناء المنشآت الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات، قال مولوتوف: إن المشاركة في إعادة الإعمار في سورية ضمن أعمال السفارة وما تقوم به المساعدة السورية في كل المجالات، قائلاً: إننا اليوم نقدم شحنة مساعدات والخطوات القادمة سيتم الإعلان عنها في مراحل لاحقة.

ولفت نائب الوزير البيلاروسي إلى أن المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات هي رمز المحبة للشعب السوري، مضيفاً: إنها تتضمن مواد طبية وغذائية واليمنية أطفال لآلاف طفل، ومستلزمات مدرسية لـ٣٠ صفًا وشاحنتين وياص.

وكشف مشروع مرسوم تعيين المعيدين الأوائل من الجامعات الخاصة وإيغامهم إلى الجامعات الحكومية «في مسودته النهائية»، أن نلزم المؤسسة التعليمية الخاصة بتأمين أعضاء هيئة التدريس متفرغين كلياً وفق قواعد الاعتماد العلمي وفي حال تحقيق ذلك تطبيق بحفاها أحكام المرسوم رقم ٢٩٢ لعام ٢٠١٨، وذلك بهدف استكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية ومتابعة تحصيلهم العلمي ضمن دراسة مفصلة تنتهي قريباً.

ويشترط في أعضاء الهيئة التدريسية المشار إليهم أعلاه ألا يكونوا مرتبطين بجامعة حكومية أو جهات عامة، كما يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح المؤسسة التعليمية الخاصة وموافقة مجلس التعليم العالي إيفاد معيد في كل عام دراسي في كل برنامج من برامج الجامعة الخاصة إلى الجامعات الحكومية السورية مع مراعاة أن يكون من السوريين أو من في حكمهم ولا يتجاوز الثامنة والعشرين من العمر في عام الإيفاد للماجستير وأربعة وثلاثين عاماً للدكتوراه.

وبينت المسودة النهائية (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن يحقق الشروط المحددة في

المديرين في حضور جلسات المجلس، لأن أعضاء هذا المجلس يمثلون المواطنين، ومن حقهم وجود المديرين لمعرفة هموم وحاجات الناس.

وتحدث أنس مارييني عن إهمال في إصلاحات الاتصالات وبطء في سرعة النت، حيث نجد شكواي مضي على تسجيلها أكثر من ١٥ يوماً ولا استجابة وهناك جوار هاتف تشكل خطراً على حياة الناس لأنها مفتوحة.

وأكد محمد زند الحديد إخفاق الخطة المرورية في دمشق، حيث لم تتمكن جميع دوريات المرور من حل الاختناقات التي أصبحت السمة السائدة في جميع شوارع المدينة على الرغم من إلغاء معظم الحواجز وفتح أغلب شوارع دمشق، محملاً مسؤولية الانزحام والعرقلة لشركة المرور والدليل على ذلك أنه بعد أن تتجاوز السيارات مكان وقوف الشرطي تجد السير يمشي بشكل جيد ومثال ذلك شرطة المرور في الشيخ سعد نزل الفرن وشرطة المرور أمام كلية الآداب، مضيفاً: لاسف حتى الآن لم تستطع كل دوريات المرور إيجاد حل لعدادات السيارات وعدم وصول السرافيس إلى نهاية الخطوط المقررة لها، واستغلال سائقو الكسي بفرض الأجرة التي يربدون وأمام عين شرطة المرور كما يحدث فوق جسر الرئيس حيث تقوم السيارات بتطبيق حموله ٤ ركاب إلى جرمانا بقيمة ٥٠٠ ليرة لراكب.

وطلب عبد الرحمن نتعان إيجاد حل لفتاير الكهرياء التي تفرض على أهالي القابون خلال الفترة التي لم يكونوا

تكلفتها لا تتجاوز ٣ آلاف ليرة . . ويمكن لصاحب العلاقة أن يجري المعاملة بنفسه

# أشخاص يطلبون ١٠٠ ألف على الوكالة القضائية عن الغائبين لتجديد بطاقة الصراف

محمد منار حميجو

شهدت المحكمة الشرعية في دمشق أمس ازديحاً شديداً نتيجة كثرة الطلبات المتعلقة بوصايا السفر والوكالات القضائية الخاصة بالمفقودين والغائبين المتعلقة بتجديد بطاقات الصراف وقض رواتبهم لتصل الأعداد بحسب تقدير مصدر قضائي إلى أكثر من ٧٠٠ شخص منهم ٥٠٠ تقدموا بطلبات وصاية شرعية والبقية ووكالات قضائية عن المفقودين والغائبين.

وللحديث أكثر عن موضوع الوكالات القضائية سأنا من العديد من المواطنين عن هذا الموضوع فأكد الأشخاص أنهم تعرضوا لحالات من الاستغلال ذلك أن أشخاصاً طلبوا منهم ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ ألف ليرة للحصول على وكالات قضائية لقبض رواتب ذويهم الغائبين أم المفقودين، مشيرين إلى أنه تبين حينما راجعوا المحكمة أن تكلفتها لا تتجاوز ٣ آلاف ليرة.

ورأى آخرون أن هناك العديد من المواطنين يتعرضون لخل هذه الحالات من الاستغلال لجهلهم بالقانون ومن ثم وقعوا ضحية المسامرة بطلبهم أرقاماً مالية مبالغاً فيها، مؤكداً أن القضية لا تحتاج أكثر من طابع قيمتها المالية قليلة جداً.

وقوع القضية من المواطنين ضحية لأشخاص يستغلون حاجة ذوي المفقودين والغائبين نتيجة حاجتهم المادية دفعا لسؤال مصدر قضائي عن إجراءات الوكالات القضائية الخاصة بقبض الرواتب عن الغائبين والمفقودين، فأكد أن الوكالة لا تحتاج إلى

محام وتكلفتها المالية لا تتجاوز ثلاثة آلاف ليرة. وأوضح المصدر أنه لا يتم منح الوكالة القضائية إلا لأقرباء المفقودين أو الغائبين، مبيناً أن الغائب يكون على قيد الحياة إلا أن الظروف منعت للحضور لتجديد بطاقة الصراف فتمت الموافقة على منح وكالة قضائية لأحد أقربائه مثل أولاده أو أخوته بحضور شاهدين يؤكدون غيابه وعدم قدرته للحضور لتجديد بطاقة الصراف أو قبض رواتبه.

وأضاف المصدر: أحياناً الغائب يكون خارج البلاد إلا أنه وكل أحد أقربائه مثل ولده بوكالة سابقة



لقبض رواتبه فتمت الطلب منه جلب بيان حركة بنيت مغادرته البلاد ومن ثم يتم تنبيته وكبلاً قضائياً عنه لقبض رواتبه. وفيما يتعلق بموضوع المفقود فهو الشخص الذي قام الشك حول حياته أو مماته ومضى عليه مدة من الزمن ولا يتواصل مع ذويه فيتم منح وكالة قضائية لأحد أقاربه بعد الاستماع للشهود على أن يكون الوكيل القضائي إذا سمعة حسنة، مضيفاً: في حين لا يتم منح وكالة قضائية لقبض الرواتب إلا في حال كان هناك وكالة سابقة سواء من الغائب أو المفقود قبل أن يفقد.

٧٠٠ شخص استقبلتهم المحكمة الشرعية أمس تقدموا بطلبات وصايا شرعية ووكالات قضائية

واعتبر المصدر أن هناك جهلاً في القانون عند العديد من المواطنين في هذه الوكالات ما يدفع العديد من الأشخاص إلى استغلال هذا الموضوع بطلب مبالغ كبيرة رغم أن التكلفة بسيطة علماً أن الذي طلب المبلغ لا يستطيع أن يكمل الوكالة إلا بحضور ذوي الغائب أو المفقود وبالتالي هو لم يصنع شيئاً إلا أنه دل صاحب العلاقة على الإجراءات علماً أنه يستطيع أن يقوم بهذا الإجراء من دون الشخص الذي طلب هذه المبالغ الكبيرة التي في ظاهرها النصب والاحتيال رغم أنه يعتبر اتفاقاً بين الطرفين.

## نقص في حليب الأطفال للفتة

### العمرية الثانية.. ونقابة الصيدلة: هذه مسؤولة وزارة الصحة

جلنار العلي

وصلت شكواي لـ«الوطن» عن انقطاع حليب الأطفال للفتة العمرية الثانية لفترة تجاوزت الأسبوعين. بدوره بين عضو مجلس صيدلة سورية جهاد وضيجي أن حليب الأطفال ليس مقطوعاً بشكل نهائي من الصيدليات وإنما هو متوافر بخصص أسبوعية قليلة لا تتناسب الاستهلاك الأسبوعي، مشيراً إلى أن النقابة من الممكن أن تضع متابعة موضوع زيادة الحصص ضمن أولوياتها لتقليل الصعوبات، كماشفاً عن جلسة مجلس النقابة ستعقد اليوم لطرح هذا الموضوع وإرسال النتائج كافة لوزارة الصحة لإيجاد حلول لكون هذه المشكلة تظهر بشكل دائم.

وأكد وضيجي لـ«الوطن» أن هذا النقص في حليب الأطفال لا يشمل جميع أنواع الحليب وإنما فقط أنواع الحليب التي تستهلك بشكل كبير. وأعاد وضيجي سبب عدم كفاية الحصص الأسبوعية من حليب الأطفال إلى الإجراءات الروتينية لإجازات الاستيراد وطريقة طرحها إضافة إلى أمور الشحن، لافتاً إلى أن هذا الموضوع يتعلق بوزارتي الصحة والاقتصاد مبيناً أن مهمة النقابة تتوقف على ضمان توافر الحليب في الصيدليات للمواطن. وكشف وضيجي عن إنشاء مستودع استراتيجي على عائد للنقابة وهو الآن في خطواته النهائية لافتتاحه، لاستيراد الحليب والأدوية النوعية المقتطعة من الأسواق لكون النقابة على دراية تامة بحاجات المواطن الضرورية التي يعاني من أجل الحصول عليها بشكل يومي.

## «الوطن» تنشر «المسودة النهائية» لمشروع مرسوم تعيين المعيدين الأوائل من الجامعات الخاصة في «الحكومية»

# ميالة لـ«الوطن»: دعم الأبحاث العلمية وتخصيص أموال للتنوع منها

فادي بك الشريف

اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات للقبول في درجتي الماجستير والدكتوراه، وألا يقل رسم الخدمات الجامعية السنوي عن الرسم المحدد للطلاب العرب والأجانب المقيولين في الاختصاص نفسه، على أن تلتزم الجامعة الخاصة بدفع جميع المستلزمات البحثية للمؤلف، ويلتزم المؤلف بالعمل في الجامعة الخاصة المؤهلة مدة لا تقل عن ضعف مدة الإيفاد.

ونصت المسودة: إذا استنكف المؤلف عن الدراسة أو أنهى علاقته بالجامعة بفصل من الدراسة، كما يتم إيفاد الطالب للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ولا يجوز الإنكفاء بدرجة الماجستير فقط، ولا يحق للمؤلف بعد حصوله على الشهادات المؤهل لأجلها العمل في جامعة حكومية أو خاصة أو أي جهة عامة أخرى إلا بعد إنهاء التزامه بخدمة الجامعة الخاصة التي أوفدها.

وجوز للمؤسسة التعليمية الخاصة التعاقد مع الطلاب المسجلين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية كمعديين لديها للحصول على المؤهل العلمي المطلوب، وفي هذه الحالة يعد هؤلاء الطلاب موفدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة الدكتور بطرس ميالة أنه تمت دراسة موضوع إيفاد معيدين

لمصلحة الجامعات الخاصة إلى الحكومة، وذلك خلال اجتماع ترأسه وزير التعليم العالي مع رؤساء الجامعات الخاصة، مؤكداً أن المرسوم لعام ٢٠١٩ سينعكس إيجاباً على جميع الطلبة أملاً من الطلاب العمل بجدية والاهتمام والمثابرة للاستفادة من المرسوم في إنصام مسيرتهم التعليمية.

كما تمت مناقشة إنجاز إجراءات التعامل والإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية خلال فترة قصيرة، إضافة إلى التوصية بمنح أبناء المعلمين المسجلين في الجامعات الخاصة حتماً على الرسوم، علماً أن الوزير قدم شرحاً عن خطة الوزارة في تطوير البحث العلمي وربطه مع مؤسسات الدولة وقطاعاتها، مشجعاً الجامعات الخاصة على المساهمة في البحث العلمي لماله من قيمة مضافة على المجتمع وفي التنمية المستدامة، مع أهمية ضمان الجودة وضرورة عودة الجامعات الخاصة إلى مقراتها الدائمة.

ولفت ميالة إلى عرض مسودة المشروع على رؤساء الجامعات لإبداء الرأي والاتفاق على مشروع بالمرسوم، مبيناً أنه تم بحث خطة الوزارة وتخصيص أموال للأبحاث المهمة النوعية التطبيقية التي تعكس على أرض الواقع.

## مجلس محافظة دمشق: الازدحام المروري بسبب إخفاق خطة المرور والتاكسي والسرافيس «فالج لا تعالج»

# نابلسي: المدير الذي لا يحضر الجلسات لا نريد مندوباً عنه

## معاون قائد الشرطة: عدم تعاون المواطن وقلة العناصر وإغلاق الشوارع وزيادة السيارات سبب الأزمة المرورية

المشترك حيث يقوم أفراد العائلة بفتح المرور بموضوع تثبيت خزانات المازوت على السيارات لأن المحافظة هي التي أعطت الترخيص لهم ووعده أنه سيحدث بذلك مع فرع المرور، ورفض بشكل قاطع مدير الحديث في موضوع استعمار الحدائق، لأن هناك تجربة سابقة لا يريد أن تتكرر.

معاون قائد شرطة دمشق قال: إن سبب الازدحام المروري هو ارتفاع عدد السيارات بشكل كبير، وعدم التزام المواطنين وتعاونهم مع عناصر المرور، وليس صحيحاً أن الشوارع في دمشق قد فتحت فمزالت الكثير من الشوارع مغلقة بالحواجز الإسمنتية، مضيفاً: تقوم باستمرار بحجز السيارات المخالفة لدرجة أنه لم يعد لدينا مكان لوضع السيارات المحجوزة، إضافة إلى قلة عدد عناصر المرور ما يضطرنا لوضع مناوبات ودوام طويل لهؤلاء العناصر، وأكد أن هناك دوريات شرطية ثابتة وخاصة في البرامكة نهاراً وهناك دوريات سيارة ليلاً، وتم حتى الآن ضبط أربع عصابات تقوم بهذه الأعمال في ركن الدين وبرزرة والقدم.

وأكد عضو المكتب التنفيذي فيصل سرور وجود ٣ كراجات خاصة للحجز تتسع لحوالي ١٠ آلاف سيارة، وهناك ٤ آلاف سيارة الآن في أحد هذه الكراجات، وهذه الكراجات ليست ملكاً لمحافظة دمشق ولكن المحافظة تضع لها الأسعار وتراقب التقيد بها، وأي مواطن لديه شكوى على هذه الكراجات ليتقدم بها إلى المحافظة ويتم محاسبة صاحب الكراج.

وأوضح مدير الاتصالات بؤس حسن أن سبب بطء النت يعود أما إلى استهلاك

وتوقف النقل الداخلي بعد السادسة مساءً، وطلب زيادة عدد باصات النقل الداخلي إلى ركن الدين. وتساءل بدر عياش عن عادية كراجات الحجز ومن الذي يضع لها تسعيرة؟ حيث يتقاضى القاطنون على العمل فيها مبالغ كبيرة جداً. تميع حرب قال: إنه للمرة الأولى يتم طرح الفوضى في عمل الفانات في الغفيف، ولا استجابة من فرع المرور في ذلك، وهناك ٧٠ فانا تعمل بشكل غير نظامي وهناك ٢٥٠ فانا تعمل ومسجلة ولكن العمل بشكل عام غير منظم وغير منضبط.

نائب رئيس المجلس أحمد التابلسي عاد إلى التأكيد على عدم قبول مجلس المحافظة لحضور أي مندوب عن مدير، فالدير الذي لا يحضر لا يرسل ممثلاً عنه أبداً، وضم صوته إلى صوت المشتكين على بطء النت بقوله أنا شخصياً لا يصلني إلا ربع السرعة التي أشرتكم بها، وطلب بحسم موضوع تعيين مراقبين خطوط مؤتمتين



توزيع المازوت على الرغم من حصولها على موافقة من محافظة دمشق بحجة أن الخزان غير مثبت على السيارة في الموصلات، ولدى مراجعة مديرية النقل قالت إنه لا قرار يلزم صاحب السيارة بالتثبيت للخزانات وهم يعملون بهذا الشكل منذ ٣٠ عاماً.

وجدد عصام مراد المحللية بحضور مديري المصارف والسورية التأمين في جلسات المجلس لأن هناك قضايا يجب أن تناقش بحضورهم، واستغرب وجود شاخصات على طريق مطار دمشق الدولي لا تفصلها سوى مسافة مئات الأمتار واحدة تحدد السرعة ٨٠ كم والثانية ١٠٠ كم والثالثة ١١٠ كم فأى إشارة يجب أن يتقيد بها السائق؟

وأشار رامز مارييني إلى الضغط الكبير على مركز طوارئ الكهرياء في ركن الدين وعدم توافر الكوابل فيه وصعوبة صعود السيارة للخدمة في أعلى الجبل، واستغرب

يستخدمون البيوت فيها، وضرورة تشريح هذه الفتاير، وبنه إلى وجود أشخاص يأخذون ٥٠٠ ليرة من المواطنين لقاء السماح لهم بوضع سياراتهم على الرصيف بجانب شام سنتر، إضافة إلى ضرورة تكثيف الدوريات الشرطية في المدينة وخصوصاً البرامكة التي تشهد يومياً حالات كسر بلور سيارات وسرقة ما فيها في وضع النهار.

وتحدث عبد الفتني عثمان عن مشكلة النقل الداخلي وعدم وجود توازن في توزيع الخطوط، وطلب إيجاد طريقة للإزام سائقو الكسي بالتسعيرة أو رفعها لهم أن لم تكن منصفة، لأن هناك مشكلة دائمة بين المواطن وسائق الكسي الذي لا يلتزم بالعداد.

وطلب عمرخضرا حضور المديرين الذين لم يرمم في أي جلسة وخاصة رئيس فرع المرور ومدير المالية، واشتكى من قيام شرطة المرور بحجز سيارات